العلاقة التكاملية بين التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية ومتطلبات البيئة الداعمة لها في المصارف العربية

أ.م.د. جازية حسيني
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير
الجزائر
d.hassini@univ-chlef.dz

أ.م.د. قصي جاسم محمد
جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد
العراق
qusayj39@tu.edu.iq

المستخلص:

هذا البحث إلى تسليط الضوء على التكنولوجيا المالية ومدى تأثيرها على نشاط القطاع المصرفي من خلال التعرف على التقنيات المالية الرقمية الحديثة، حيث نجد أنه في السنوات الاخيرة ارتفع الطلب على الخدمات الرقمية في ظل زيادة الاستثمارات في الشركات الناشئة مما دعانا الى دراسة المتطلبات البيئية الداعمة والتي تسمح للتكنولوجيات المالية بتقديم ابتكاراتها وتحقيقها بشكل أفضل من حيث السرعة و التكلفة و الربحية وزيادة الحصة السوقية وتنامي حجم الفئة المستهدفة وتنوعها.

للإجابة على هذه الإشكالية يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل المناسبين لدراسة مختلف العوامل المحددة لنمو التكنولوجيا المالية، إذ يشكل هذا القطاع ثورة في الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث تم ابتكار حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الاقراض والتحويل الجماعي، بالاضافة الى خدمات التأمين وهنا تبرز أهمية توافر البيئة الداعمة والحاضنة لنمو التكنولوجيا المالية والتي تتمثل في الاطار التشريعي والتنظيمي والرقابي، الذي يسمح بتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي والذي يمكن السلطات الرقابية والتنظيمية للحد من المخاطر وتوفير فرص النمو والحفاظ على السلامة والاستقرار المالي.

توصل البحث الى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية خصت عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من الدول العربية وكانت أهم العوامل المؤثرة في تطور تطبيقات التكنولوجيا المالية في المؤسسات المصرفية والمالية لهذه الدول هي توفر الوسائل التقنية من انترنت وسرعة تدفقها بالاضافة الى ضعف تكوين الموظفين مما يساهم في حدوث المخاطر التشغيلية، مع وجود تفاوت في ونمو التكنولوجيا المالية في هذه الدول العربية.

Abstract

This research paper aims to shed light on financial technology and its impact on the activity of the banking sector by identifying modern digital financial technologies. Which allows financial technologies to provide innovations and achieve them better in terms of speed, cost and profitability, and increase the market share and grow the size and diversity of the target group.

To answer this problem, the deductive approach is relied on, with its appropriate description and analysis tools, to study the various determinants of the growth of financial technology, as this sector constitutes a revolution in the global and Arab financial systems, as a variety of financial services have been devised, including payment services, digital currencies, money transfer, as well as lending and transfer. Collective, in addition to insurance services, and here highlights the importance of the availability of a supportive and incubating environment for the growth of financial technology, which is represented in the legislative, regulatory and supervisory framework, which allows the operation of financial technology business models and financial artificial

intelligence, which enables the supervisory and regulatory authorities to reduce risks and provide opportunities for growth and maintain safety and financial stability .

The study reached a set of theoretical and applied results for the study sample, which is a group of Arab countries. The most important factors affecting the development of financial technology applications in the banking and financial institutions of these countries are the availability of technical means from the Internet and the speed of its flow, in addition to the poor composition of employees, which contributes to the occurrence of risks. Operational, with a difference in the growth of financial technology in these Arab countries

المقدمة

في منتصف القرن الحادي والعشرين ظهر مصطلح التكنولوجيا المالية في البداية على التكنولوجيا المستخدمة في الأنظمة الخلفية للمؤسسات المالية، لكن تطور فيما بعد إلى المزيد من الخدمات، لتصل في الوقت الحالي الى ابتكارات مالية معتمدة على الذكاء الاصطناعي والذي أبهر الجميع، بحيث توفر التكنولوجيا المالية العديد من المزايا تمثلت في سرعة ودقة وموثوقية للمعاملات بالإضافة إلى إمكانية إتاحتها لمختلف الأطراف وفي أي وقت كل هذه المزايا وأخرى تدفع بقطاع التكنولوجيا المالية بأن يكون المساهم الرئيسي في تعزيز الشمول المالي في هذا العصر ودعم الخدمات المالية الرقمية الموجهة لمختلف الفئات.

يشكل قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية، حيث أصبح يلبي الكثير من الخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. وقد نجح الأمر مع الكثير من الشركات الممارسة للتكنولوجيا المالية حيث حققت استثمارات وقاعدة من الزبائن وتمويلات ضخمة، حيث يحظى القطاع باهتمام رواد الأعمال والزبائن المهتمين للتكنولوجيا، كما نجحت في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين.

تحتاج التكنولوجيا المالية لكي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي متطلبات كثيرة، كما أنها تلعب دوراً جوهرياً في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية. وقد بلغت الاستثمارات في هذا المجال في العام 2019 حوالي الـ 24 مليار دولار وفي الشرق الأوسط حوالي الـ 130 مليون دولار لذا، يعوّل على هذه التكنولوجيا أهمية كبيرة في خلق فرص واستثمارات كبيرة.

لاتزال الابتكارات المالية تنتشر بشكل متسارع نتيجة تسارع وتيرة العولمة المالية في العالم، ولا يمكن للدول العربية أن تقف بعيدة عن هذه التطورات في الوقت الذي لا تزال بيئة الأعمال في الدول العربية تحتاج الى المزيد من التحسن والتقدم لتواكب مستجدات الأحداث وتحقق تنمية اقتصادية عالية، وهو ما يتطلب دعم التكنولوجيا المالية، بحيث أن دعمها وتوفير كافة متطلباتها يساعد على تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية .

وفي السنوات القليلة الماضية بدأت بعض الدول العربية، مواكبة هذا التطور السريع للتكنولوجيا المالية، فهو قطاع سريع النمو يتيح تحقيق عائدات استثمارية قوية ويدعم مسار التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، كما توفر شركات التكنولوجيا حلولاً جديدة يستطيع القطاع المالي توظيفها لتحسين كفاءة وفاعلية عملياته التشغيلية.

يحاول البحث إلقاء الضوء على التكنولوجيا المالية باعتبارها احد أهم المستجدات على الصعيد العالمي، ويستعرض البحث ماهية التكنولوجيا المالية وقطاعاتها، واقع تبنيها في الدول العربية بالإضافة إلى المتطلبات الضرورية لخلق بيئة مناسبة لنمو التكنولوجيا المالية في هذه الدول.

المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث

اولاً: مشكلة البحث

من خلال ما سبق نجد أن البنوك والمؤسسات المصرفية تعمل على الاستفادة من التكنولوجيا المالية لاستخدامها في تطوير الخدمات والمعاملات المالية والمصرفية المقدمة للمتعاملين والبحث عن بدائل متطورة مبتكرة وحديثة قادرة على اختصار الوقت للزبائن وتقليل تكاليف المعاملات لديهم وعليه نعمل من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذه الورقة البحثية كما يلي: **ما هي المتطلبات الداعمة لنمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟**

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في أهمية قطاع التكنولوجيا المالية بمجالاته المختلفة وما نتج عنه من قلب لموازين القطاع المالي وما جاء به من تقنيات حديثة، كما يتم إلقاء الضوء على موضوع مهم للغاية وهو متطلبات نمو التكنولوجيا المالية وأهميتها في الدول العربية مما تقدمه من حلول جديدة يستطيع القطاع المالي توظيفها لتحسين كفاءة وفعالية عملياته التشغيلية، وتمكين وصولها إلى أسواق جديدة وقاعدة أوسع من الزبائن.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تحديد الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية، هذا المجال الذي أصبح واقعا اقتصاديا محتما من خلال التعرف على مزاياه والتحديات التي يواجهها.
- تسليط الضوء على واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومدى نشاط شركات التكنولوجيا المالية ومساهمتها في النمو الاقتصادي للدول الناشطة فيها.
- معرفة المتطلبات الداعمة لنمو نشاط شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية والخدمات التي توفرها في إطار الابتكارات الجديدة والمتجددة باستمرار تماشيا مع التطور التكنولوجيا ومخرجات الذكاء الاصطناعي.

رابعاً: منهج البحث

في دراستنا هذه وبغية الوصول للنتائج المرجوة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائما للإجابة على تساؤل الدراسة، وهذا بالتطرق إلى المحاور التالية:

1- الإطار النظري للتكنولوجيا المالية ؛
2- دعائم شركات التكنولوجيا المالية ؛
3- واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ؛
4- متطلبات نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية .

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الأول : التكنولوجيا المالية

اولاً: نشأة التكنولوجيا المالية

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنت وظهور الهواتف الذكية مما أدى إلى ظهور بعض التسهيلات لأي أعمال تجارية وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات مثل التعاملات بين الشركات وزبائنها ورجال الأعمال وكذلك البنوك. (زعاف، 2019)

ويمكن اختصار مراجل تطور التكنولوجيا المالية في ثلاث مراحل أساسية وهي (consumers intrnational, coming together for change, Banking on the future, 2017):

1-2 لمرحلة الأولى 1866-1967:

وفيها تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

2-2 لمرحلة الثانية 1967-2008

في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها الداخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنيت.

3-2 المرحلة الثالثة 2008-الى يومنا هذا:

منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

ثانياً: مفهوم التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية متكونة من كلمتين، وتشير إلى قطاع الخدمات المالية الناشئ والذي أصبح سريعا ولا غنى عنه للمؤسسات المالية، ويؤثر باستمرار على الطريق تقنيات دعم وتمكين الخدمات المصرفية والمالية، ويصفها **فريدمان** بأنها معنية ببناء الأنظمة التي تصمم المنتجات المالية وتقيمها وتعالجها مثل الأسهم والسندات والأموال والعقود، وعرفها **شافل** بأنها صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية، والمصطلح الجديد يمكن أن يرتبط بالمشاريع الناشئة والشركات التي تقدم خدمات أو منتجات مالية مبتكرة للغاية ورائدة مع مزيج من تكنولوجيا المعلومات والتي تمكن المشاريع من استخدام أحدث التقنيات المتاحة (Mohamed & Ali, 2019).

كما عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية (العربية، 2018).

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن، فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة "عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، حيث تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها، المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" (محمود، 2016).

مما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية هي العملية التي يتم من خلالها صناعة المزيج بين تكنولوجيا المعلومات والجانب المالي والذي ينتج عنه إطار جديد يستخدم التكنولوجيا الحديثة من شبكة الانترنيت، الهواتف الذكية، عملات مشفرة والحواسيب لتطوير الخدمات المالية والمصرفية بهدف تسهيل العمليات المصرفية على الزبائن وبأقل تكلفة .

ثالثاً: أهداف التكنولوجيا المالية

تسعى التكنولوجيا المالية إلى **(العنزي،2018،ص 86):**

- **تكلفة أقل:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد اكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة الشركات والأفراد غير المخدومين مصرفياً.
- **خصوصية أكثر:**حيث إن خدمات ومنتجات الفينتك مصمّمة وفقا لرغبات الزبائن الشخصية، فكل بنك له حاجات مختلفة عن حاجات البنوك الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات .
- **السرعة :** منتجات وخدمات الفينتك تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات، وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.
- **الانتشار:** منتجات وخدمات الفينتك ممكن أن تكون عابرة للحدود يمكنها من خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.
- **المقارنة:** حيث أن ابتكارات الفينتك تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والبنوك من حيث الخدمة والأسعار .

1- قطاعات التكنولوجيا المالية

اعتمدت التكنولوجيا المالية فيما يسمى بالموجة الأولى على المدفوعات وحلول الإقراض، واعتمدت منصات التمويل الجماعي, وشبكات الإقراض المباشر وحلول الدفع مثل **باي بال** ثم ظهرت الموجه الثانية التي توجه التكنولوجيا المالية نحو التحويل المالي الدولي،إدارة الثروات وتكنولوجيا التامين.

4-1 قطاع الإقراض

قدم الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين وبروز تمويلات بديلة عبر سوق الانترنيت ولعل من أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الإقراض والاستثمار هو التمويل الجماعي وهناك نماذج أو أنواع للتمويل الجماعي وهي:التمويل في شكل هبة، التمويل مقابل تعويض مادي، الاستثمار الجماعي وقرض الند للند (joffre & trabelsi, 2018)

4-2 قطاع المدفوعات والتحويل الدولي للأموال

تحتاج المدفوعات في السوق التقليدية أن تدفع نقدا أو التحويل بواسطة مشغلي تحويل الأموال ومزودي خدمات الدفع للآخرين، حيث تواجه عددا كبيرا من المشكلات كونها بطيئة ومكلفة وليست آمنة في أغلب الأحوال وقد جاءت الحلول الجديدة للتكنولوجيا المالية المبنية على السحابية، المنصات الرقمية وتقنيات دفتر الأستاذ الموزعة التي تغطي مدفوعات الهاتف المحمول وتطبيقات الند للند لتعالج أوجه الصور (Bussmsnn, 2017).

وتعدّ تطورات التكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات واضحة أكثر في نشأة الحافظات الرقمية فلدى pay pal الآن على سبيل المثال 197 مليون حساب مستخدم نشط وأجريت فيه مدفوعات تقدر قيمتها بـ 4.9 مليار في عام 2015 في الصين الذي يملك فيها ما نسبته 16% فقط من المستهلكين بطاقات ائتمانية طرحت شركة علي بابا الحافظة الرقمية ويستخدم هذه الحافظة 400 مليون شخص حاليا على المستوى العالمي وتجري 571 مليون معاملة في اليوم يتم عمل ما نسبته 60% رغم الاستجابة السريعة ودفع فواتير المنافع العامة وشراء أرصدة الهاتف الجوال وشراء تذاكر القطار، والتحقق من رصيد الحسابات المصرفية المرتبطة (للمستهلك، 2017).

بالإضافة إلى مجالات التكنولوجيا المالية التي حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة هو مجال العملة المشفرة وهي مجموعة من العملات الرقمية ولكن مشفرة لها نظامها الخاص وهي أصل يستخدم كوسيلة للتبادل تستند إلى نظام مشفر معقد – البلوك تشين– ويرجع ذلك لجعل الاتصالات آمنة ومحمية، حيث يستخدم خوارزميات تسمح بتشفير البيانات ولا يتم تغيير أي معلومة أيا كانت. (البياع، 2020).

4-3 قطاع التأمين

هي الفرع المستقل من التكنولوجيا المالية التي تتعامل في التأمين حيث تتيح البيانات التي تولدها الأجهزة المتصلة في المنازل والسيارات المؤمن عليهم من حساب المخاطر بطرق جديدة يحتار المستهلكون الآن في استخدام المستشعرات والمتتبعات التي تشارك البيانات مع المؤمن وبالمقابل يعرض المؤمن سياسات موصى عليها إلى جانب التداخلات التي تكافئ السلوكيات قليلة المخاطر أو تدعم تخفيف المخاطر، نماذج تأمين النظير للنظير آخذة في الظهور أيضا وتعمل منصة رقمية كالوسيط حيث تدعو المستخدمين لتشكيل مجموعات صغيرة من حاملي سند التأمين الذين يدفعون أقساطا لصندوق مشترك لسداد المطالبات . (للمستهلك، الاعمال المصرفية في المستقبل استكشاف التكنولوجيا المالية و مصلحة المستهلك، 2017)

4-4 قطاع التكنولوجيا التنظيمية

ويقصد بها التقدم التكنولوجي الذي يساعد على التركيز على الأنشطة المتعلقة بالامتثال والتنظيم في مهنها مما يجعلها أسهل وأسرع وأكثر اكتمالا وأكثر كفاءة لرصد الامتثال والالتزامات التنظيمية فمجرد معرفة أن النجاح في الامتثال للوائح في العديد من صناعات الخدمات المالية يمكن أن يكون نشاطا معقدا ومستهلكا للوقت ومكلفا للشركات، يمكن القول أن شرطة reg tech هي الرابط المفقود الذي يربط بين التكنولوجيا واللوائح و الخدمات المالية، مما يعزز نقاط قوتها ويجلبها معا بطريقة بسيطة وسريعة (الرحيم و تلي، 26-28 مارس 2019) تضم التكنولوجيا التنظيمية خدمات الحوسبة السحابية، التعلم الآلي والتحليلات التنبؤية .

4-5 قطاع إدارة الثروات

تتضمن خدمة إدارة الثروات كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم (حمدي و الزهراء، 2018)

المحور الثاني :دعائم شركات التكنولوجيا المالية

هناك الكثير من المؤشرات التي تعمل على دعم نشاط الشركات الناشئة في الدول العربية وتتمثل أهمها في:

1- **استقرار قطاع المدفوعات:** اعتبرت التكنولوجيا المالية في عام 2010 فقط المدفوعات الرقمية، ومن ضمن الشركات الناشئة القليلة في مجال التكنولوجيا المالية التي تواجدت في ذلك الوقت، كانت جميع هذه الشركات تقم خدمات المدفوعات لتساعد بشكل رئيسي في طفرة التجارة الالكترونية.

2- **تضاعف عدد الشركات الناشئة:** شهدت المنطقة ملحوظا في معدل إطلاق الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية حيث تضاعف عدد الشركات الناشئة التي انطلقت بين عامي 2013 و2015، وعلى افتراض أن قطاع المدفوعات قد بدأ بالاستقرار فمن المتوقع ظهور 250 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام 2020.

3- **الدعم الحكومي للتكنولوجيا المالية:** تقدم التكنولوجيا المالية فرصة تاريخية للدول العربية، مدة هذه الفرصة قصيرة إلى حد ما حيث ان المنهجية غير الفعالة ستؤدي إلى ارتفاع معدلات الفشل واستيلاء المنافسين الدوليين على المجال، ولاستغلال هذه الفرصة يجب على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا اتخاذ المبادرة وهذا لا يرجع فقط الى الأهمية الاقتصادية للقطاع الحكومي الذي يساهم الى إجمالي الناتج المحلي وخلق فرص العمل بشكل عام .(**آفاق الاقتصاد الاقليمي،2017،ص75)**

المحور الثالث: التكنولوجيا المالية في الدول العربية

في ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الالكترونية ازداد اهتمام مختلف دول العربية بالتكنولوجيا المالية بحيث تختلف من دولة إلى أخرى حسب مؤشرات التكنولوجيا المالية المستخدمة في كل دولة.

1- حقائق عن التكنولوجيا المالية في الدول العربية

في عام 2019، تفوق قطاع التكنولوجيا المالية على القطاعات الأخرى مثل التجارة الإلكترونية والنقل وغيرها، وأصبح القطاع الأكثر شعبية من حيث عدد الصفقات بالدول العربية، ورغم ذلك ما تزال قيمة التمويلات منخفضة بالنظر لأن الاستثمارات ما تزال بمراحلها المبكرة حيث بلغ إجمالي الصفقات 97 صفقة ويحتل قطاع التكنولوجيا المالية المرتبة الرابعة من حيث قيمة إجمالي التمويل حيث قدر حجم التمويل 74 مليون دولار وهذا ما يوضحه الشكلين التاليين:

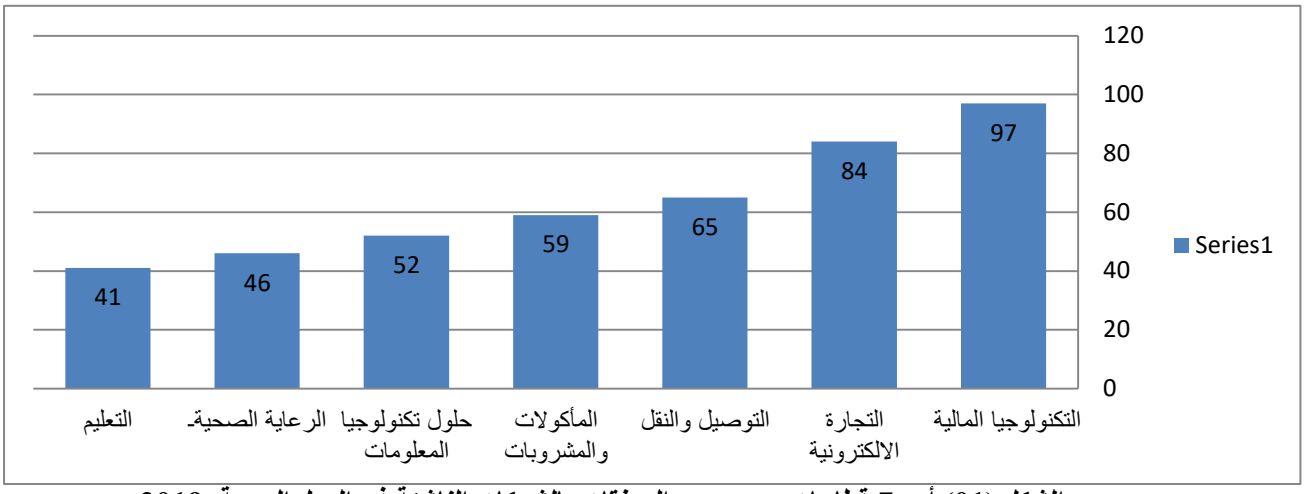

الشكل (01) أهم 7 قطاعات حسب عدد الصفقات بالشركات الناشئة في الدول العربية 2019

المصدر: MAGNITT& Abu Dhabi Global Market 2019 .

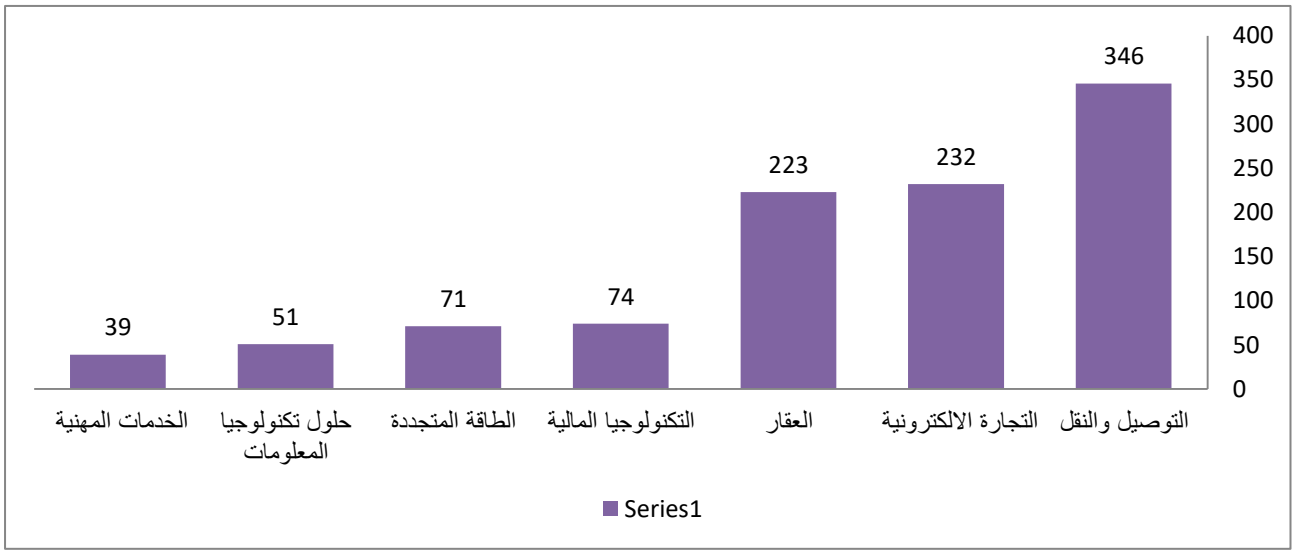

الشكل (02) أهم 7 قطاعات حسب حجم التمويل بملايين الدولارات بالشركات الناشئة في الدول العربية لعام 2019

المصدر: MAGNITT& Abu Dhabi Global Market 2019 .

ومن اجل دراسة حقائق عن وضعية التكنولوجيا المالية بالدول العربية نعتمد علي مجموعة من المؤشرات وهي:

2- عدد شركات تكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية نمواً متزايداً بالدول العربية من خلال تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بوتيرة سريعة على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات وخلال الفترة ما قبل 2014 – 2019 شهد عدد من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة معدل نمو سنوي مركب بلغ 39 %، ويمكن توضيح تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية بالدول العربية من خلال الشكل التالي:

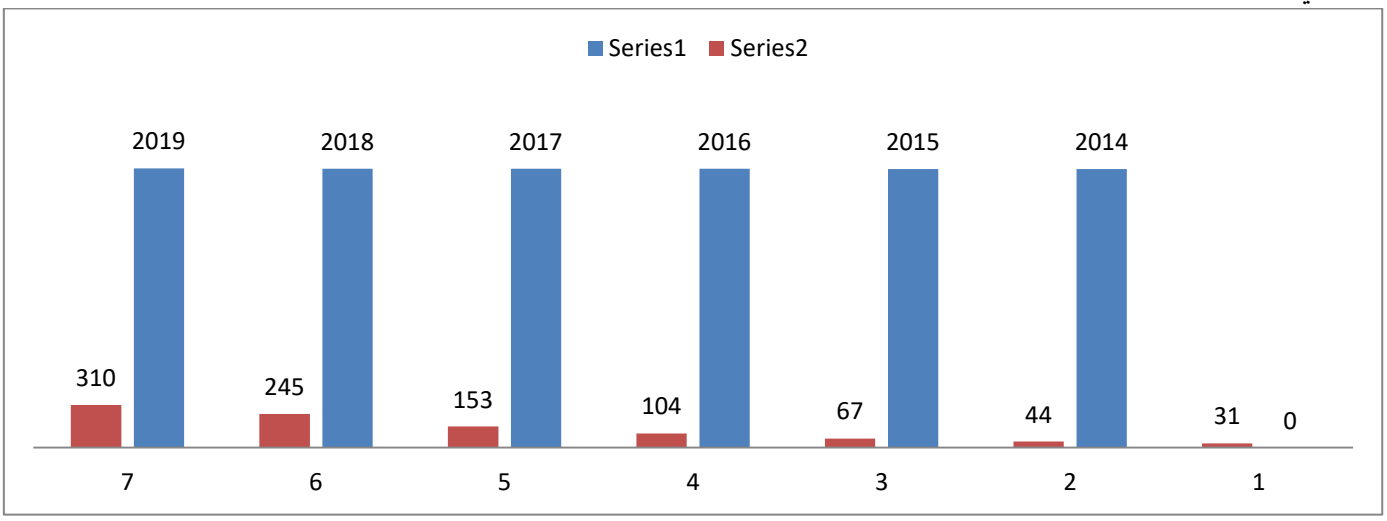

الشكل (03) عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال الفترة قبل (2014 - 2019)

نلاحظ من خلال الشكل (03) ارتفاع مستمر بعدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة قبل 2014– 2019 حيث وصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 310 شركة عام 2019 مقارنة بنحو 31 شركة فقط قبل عام 2014 وهذا راجع إلى زيادة انفتاح الدول العربية للتكنولوجيا المالية والحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية الرقمية وزيادة تطور الزبائن وكان للمشهد التنظيمي حافزاً رئيسياً بنمو شركات التكنولوجيا المالية من خلال تبني السلطات الرقابية للتدابير والأطر القانونية التي تدعم نشاط هذه الشركات.

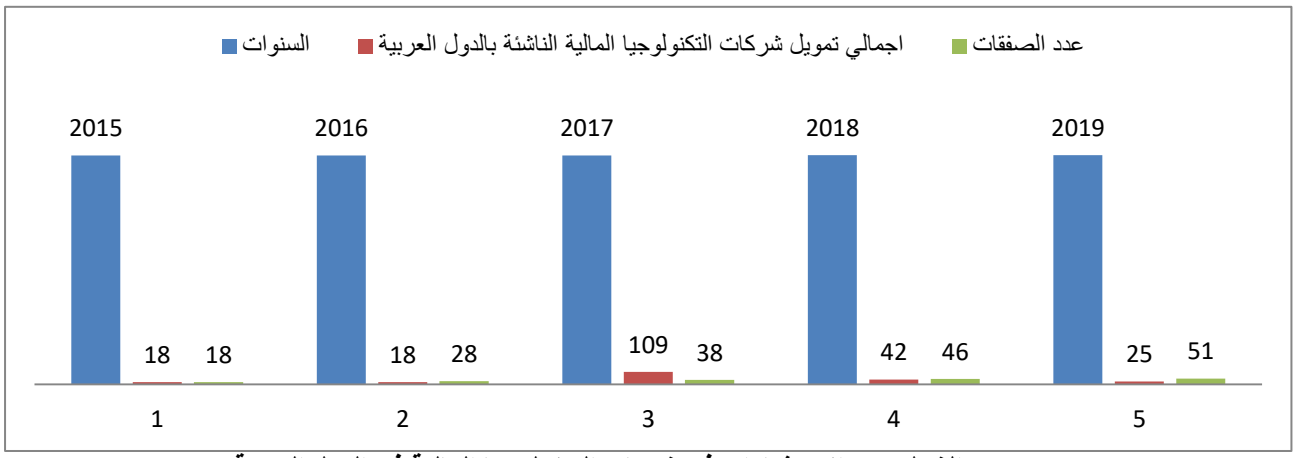

الشكل 04- الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وعدد صفقاتها بالدول العربية (2015-2019)

من خلال الشكل (04) نلاحظ أن حجم الاستثمارات في الدول العربية خلال سنتين 2015 و 2016 مستقرة، بعدها ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 109 مليون دولار عام 2017 باعتباره عاماً متميزاً للأستثمار بمشروعات التكنولوجيا المالية، غير أنها تراجعت إلى حوالي 25 مليون دولار في سنة 2019 إلا أن عدد الصفقات بتزايد مستمر خلال الفترة 2015- 2019 إلى أن وصلت إلى 51 صفقة خلال عام 2019 وتعكس هذه الوضعية امتلاك الدول التي تطبق تقنيات التكنولوجيا المالية البيئات الحاضنة الأكثر تقدماً للشركات الناشئة ومستوى الثقافة الجيد والاستقرار السياسي إلى جانب توفر رأس المال الخاص حيث استثمر عدد أكبر من المستثمرين في الشركات الناشئة في الدول العربية وعلاوة على ذلك سجلت هناك زيادة في عدد المسرعات وحاضنات الأعمال وشركات رأس المال الاستثماري والتي تركزت تحديداً على قطاع التكنولوجيا المالية.

3- قطاعات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

اعتمدت شركات التكنولوجيا المالية على استثمارها في الدول العربية على عدة قطاعات من بينها قطاع الدفع والتحويلات وتكنولوجيا التأمين وصناديق التمويل الجماعي و يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-1- قطاع خدمات الدفع والتحويلات

شهدت الشركات الناشئة في قطاع الدفع والتحويلات نمواً كبيرًا في عدد الصفقات على مر السنين، باعتباره من أهم القطاعات و أكثرها انتشاراً و طلباً على غرار باقي القطاعات. والشكل التالي يوضح إجمالي الاستثمار في الشركات الناشئة العاملة في مجال الدفع والتحويلات وعدد صفقاتها بالدول العربية(2015-2019).

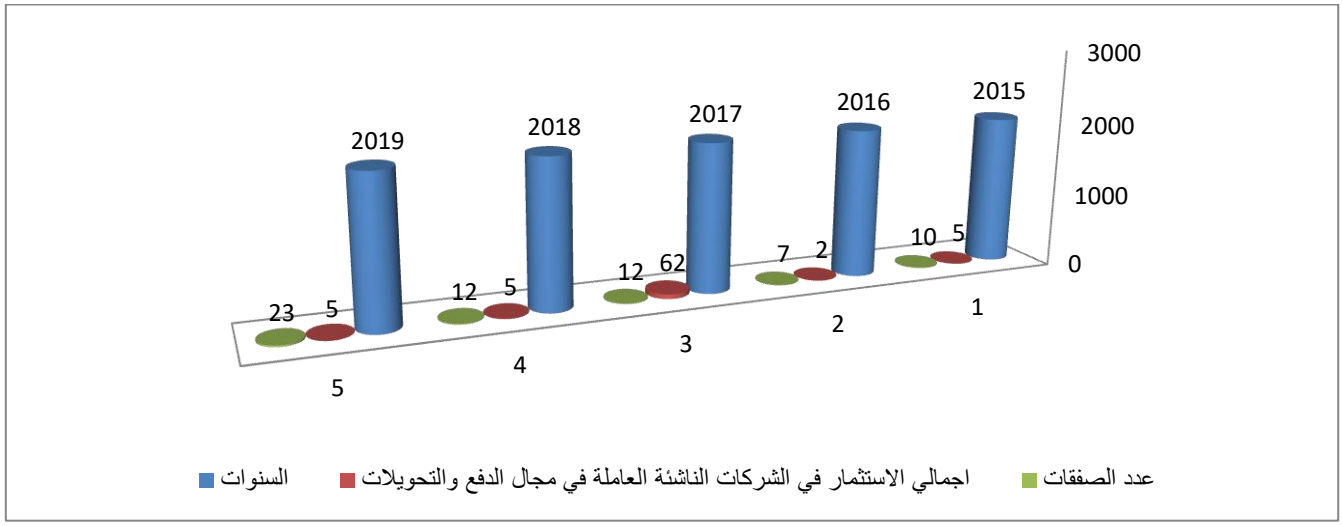

الشكل (05) إجمالي الاستثمار في الشركات الناشئة العاملة في مجال الدفع والتحويلات وعدد صفقاتها بالدول العربية(2015-2019)

من الشكل (05) نلاحظ أن إجمالي الاستثمار في شركات الناشئة العاملة في مجال الدفع والتحويلات غير مستقرة من سنة إلى أخرى حيث نجدها خلال سنة 2017 بأعلى قيمة بـ 62 مليون دولار وهذا يعود للاستثمارات الضخمة التي كانت في تلك السنة مثل استثمار Network International الذي قدر بـ 30 مليون دولار وأما بالنسبة لباقي السنوات نلاحظ أن إجمالي الاستثمار في الشركات الناشئة منخفض ولكن بقي عدد الصفقات في تزايد مستمر، وأمثلة على هذه الشركات المتخصصة في قطاع الدفع والتحويلات نذكر بعضها وكالأتي:

أ- **شركة FAWRI**: فوري هي شركة لخدمات الدفع إلكتروني مقرها في مصر، منصة متعددة القنوات لخدمات الدفع، تتيح للزبائن تحويل الأموال بطريقة سهلة دون الحاجة إلى حساب مصرفي، تم الاستحواذ على هذه الشركة الناشئة في أواخر

عام 2015 بقيمة 100 مليون دولار واليوم تضم فوري أكثر من 15 مليون زبون وتعمل على تسوية ما يصل إل 1,3 مليون عملية يوميًا، وبالإضافة إلى خيار تحويل الأموال باستخدام الهواتف المحمولة، تقديم حسابات على الإنترنت.

ب- **شركة Madfoo3at:** ربحت شركة مدفوعات عقداً مع الحكومة لبناء موقع (إي فواتيركم) (Fawateer) ، وهو الموقع الرسمي لفواتير الكهرباء وبوابة تقدّم خدمة الدفع ومنذ ذلك الحين عملت الشركة الناشئة مع 49 شركة تصدر الفواتير، وربطت نظامها بثلاثة وعشرين مصرفاً أردنياً من أصل 25 مصرفاً .

3-2- قطاع إدارة الثروات

من أهم القطاعات الفرعية في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة هي إدارة الثروات، باعتبارها أصبحت متاحة عبر جميع أنحاء الدول العربية وتتميز خاصة بحضور قوي في دول مجلس التعاون الخليجي. والشكل التالي يوضح إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في الشركات الناشئة العاملة في مجال إدارة الثروات وعدد صفقاتها بالدول العربية(2015-2019).

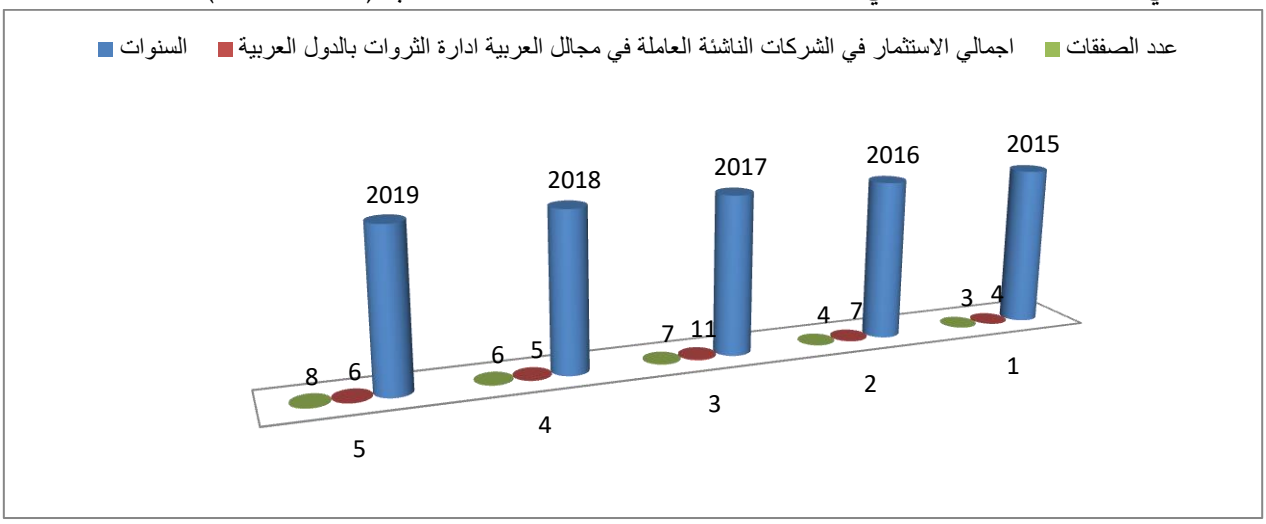

الشكل (06) إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في الشركات الناشئة العاملة في مجال إدارة الثروات وعدد صفقاتها بالدول العربية(2015-2019)

من خلال الشكل(06) نلاحظ أن إجمالي الاستثمار في الشركات الناشئة العاملة في مجال إدارة الثروات في تزايد مستمر من سنة 2015 إلى سنة 2017 وهذا راجع لزيادة الطلب على خدمات أفضل وبأسعار أفضل ما يتيح فرص التحسين من أجل ربط الشركات الباحثة عن تحويل سريع وميسور التكلفة مع المستثمرين الذين يمكنهم المساعدة في التمويل وأما بالنسبة للسنوات 2018 و2019 نلاحظ انخفاض طفيف في إجمالي الاستثمارات مع وجود ارتفاع مستمر في عدد الصفقات. ومن الأمثلة على هذه الشركات المتخصصة في قطاع إدارة الثروات نذكر بعضها وكالأتي:

أ- **شركة Finerd:** مقرها الرئيسي في الإمارات تأسست سنة 2015 وهي شركة تقدم حلول استثمارية مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمن، هذه المنصة تعتبر كأول مستشار رقمي آلي في الإمارات، حشدت اهتماماً كبيراً بالأخص من المغتربين، خصوصاً وأنه ليس من الضروري امتلاك إقامة في دول الخليج العربي لفتح حساب.

ب- **شركة Felossy:** وهي منصة للاستثمارات الشهرية مع هدف واضح متوسط المدى لأستثمار المبالغ التراكمية، وتسمح للمستخدمين بتغيير خططهم بمرونة وتأتي الأهداف الموضوعة مع عروض تخفيضات من العديد من الشركاء.

ت- **شركة Beehive:** تعتبر شركة بيهايف، التي تتخذ من دبي مقراً لها، واحدة من أولى منصات الإقراض للنظراء المرخصة في الدول العربية والتي تأسست عام 2015، تستخدم هذه الشركة منصتها على الإنترنت لربط الشركات الباحثة عن تحويل سريع وميسور التكلفة مع المستثمرين الذين يمكنهم المساعدة في التمويل، ومع وجود العديد من رجال الأعمال الذين يجدون صعوبة في جمع التمويل.

3-3- قطاع تكنولوجيا التأمين:

أ- **شركة Democrane** : تربط هذه الشركة شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين والتي تتخذ من الإمارات مقرًا لها ويعتبر هذا أول انتقال للتأمين فائق الصغر في الدول العربية، وبالتالي يلغي الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي، كما يقدم اقتراحات قيمة وواضحة لجميع الجهات المعنية.

4- مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية

إن انتشار واستخدام التكنولوجيا المالية يختلف من دولة إلى دولة أخرى، وهذا الاختلاف يظهر جلياً عند المقارنة بين الدول العربية وبالتالي لابد من الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقدم لنا صورة واضحة حول استخدام التكنولوجيا المالية لكل دولة.

شكل العالم العربي مقراً لـ 310 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2019 تغطي هذه الشركات الناشئة 12 دولة واختلف توزيعها حيث يلاحظ أنها منتشرة بالتساوي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي وشمال أفريقيا، والشكل التالي يوضح نسبة اجمالي شركات التكنولوجيا المالية في كل الدول العربية ل 2019.

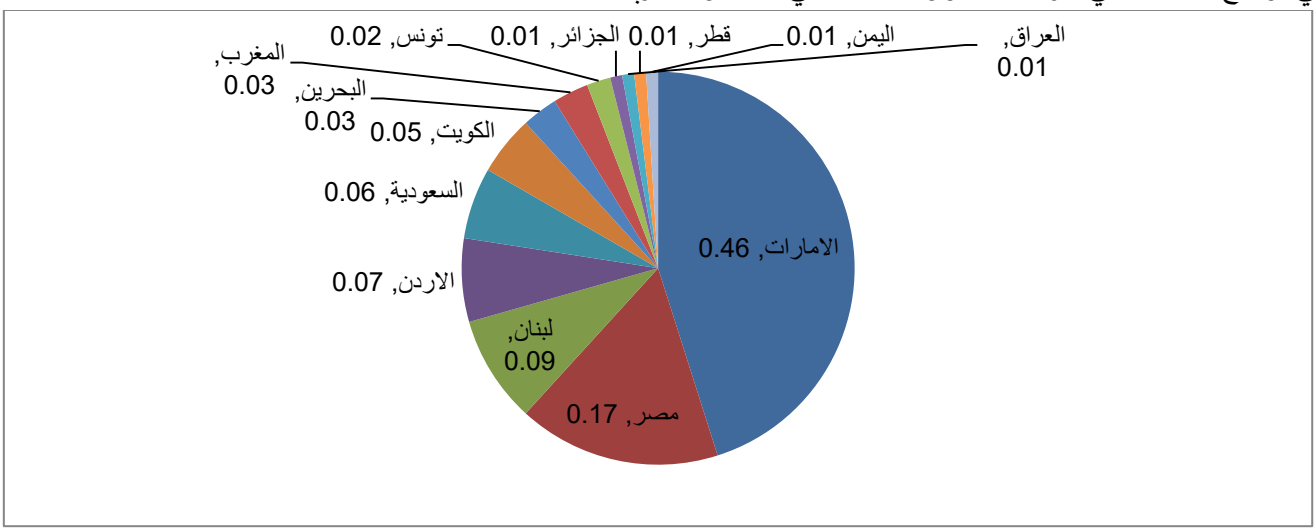

الشكل(07) يوضح نسبة اجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية في كل الدول العربية لعام 2019

المصدر: MAGNITT & Abu Dhabi Global Market, 2019

من خلال الشكل(07) نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك 46 % من إجمالي شركات التكنولوجيا المالية ثم تليها مصر بنسبة 17%، لبنان 9%، الأردن 7% ، السعودية 6%، الكويت 5%، وهكذا وهذا راجع للجهود المبذولة من طرفها لتبني التكنولوجيا المالية بتنظيم رقابة الشركات المالية، ودعمها بمختبرات تنظيمية ومسرعات أعمال، أما بالنسبة لباقي الدول نلاحظ انخفاض في اجمالي شركات التكنولوجيا المالية حيث نجد المغرب بنسبة 3%، تونس بنسبة 2%، واخيراً الجزائر والعراق وقطر واليمن بنسبة 1% وترجع هذه النسب المتدنية كون هذه المؤسسات ممنوعة من مزاولة نشاطها حسب الأطر القانونية وتقتصر في تصميم منتجات بسيطة. وتعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات أهم القطاعات التي تعمل بها شركات التكنولوجيا المالية في كل الدول العربية، يليها حلول التمويل الرقمية والتمويل الجماعي التي تنتشر في خمس دول كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية ولبنان، فيما تنتشر شركات التقنيات المالية العاملة في مجال حلول التأمين في كل من البحرين والسعودية والكويت ولبنان يلي ذلك مجال المحافظ الرقمية الذي ينتشر حاليا في ثلاث دول عربية هي الإمارات وتونس وعمان، وتتوزع باقي شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الدول العربية في المجالات الأخرى كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (01) أهم القطاعات التي تعمل بها شركات التكنولوجيا المالية بالدول العربية (2020)

الدول	المدفوعات والتحولات الالكترونية	حافظ قمية	خدمات مصرفية مفتوحة	لتمويل جماعي	عملات رقمية	ستشارات المالية الرقمية	حلول التأمين	بيقات اعرف زبونك
الاردن	—							★
الامارات	★	★		★	★			
البحرين	★		★	★		★	★	
تونس	★	★		★	★			
السعودية	★			★			★	
السودان	★							
العراق	★							
عمان	★	★						
الكويت	★			★			★	
لبنان	★			★			★	
قطر	★							★
المغرب	★							

المصدر: صندوق النقد العربي، 2021: 12

المحور الرابع: متطلبات التكنولوجيا المالية

1- نوع الدعم الحكومي للتكنولوجيا المالية في الدول العربية لدعم صناعة التكنولوجيا المالية

تقدم الحكومات في الدول العربية حلولًا مالية وغير مالية مختلفة، بما في ذلك التمويل الحكومي المفتوح وبرامج التسريع والحاضنة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وبرنامج الحماية الخاص بالتكنولوجيا المالية، وبرنامج الحماية التنظيمية.

1-1- الأموال الحكومية: يشير الصندوق الحكومي إلى الصندوق الذي أنشأته الحكومة لغرض توفير الدعم المالي للشركات الناشئة للحصول على رأس المال اللازم لبدء أعمالها. حتى نهاية عام 2021، بلغ الحجم التراكمي لأموال التكنولوجيا المالية التي أطلقتها الحكومات بالدول العربية(1.4) مليار دولار. من هذا المبلغ يتم تحرير(1.25) مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة مشتركة بين 3 صناديق هي مركز دبي المالي العالمي (100 مليون دولار)، وأبو ظبي كاتاليست بارتنرز(1 مليار دولار) ومكتب أبوظبي للاستثمار (146 مليون دولار)، بالإضافة إلى صندوقين آخرين الصناديق الموضوعة لدعم بيئة الشركات الناشئة المحلية في الإمارات العربية المتحدة: صندوق محمد بن راشد (يدعم الشركات الناشئة في دبي) وصندوق خليفة (يدعم الشركات الناشئة في أبو ظبي) يقدم كلا الصندوقين منحًا للسكان المحليين ولا يأخذون حصصًا في الشركات نفسها هذا في دولة الإمارات العربية المتحدة ، تليها البحرين بصندوق مالي بقيمة 100 مليون دولار (صندوق أموال الواحة) و 57 مليون دولار في مصر أطلقها البنك المركزي المصري.

1-2- المسرعات والحاضنات: على الرغم من أن كلاً من المسرّع والحاضنة لهما خصائص متشابهة، إلا أن كل منهما يعمل بطريقة مختلفة بأهداف مختلفة قليلاً، في حين أن المسرّعات توفر لشركات بمراحلها الاولى والموجودة بالفعل ولديها الحد الأدنى من المنتجات القابلة للتطبيق مع التعليم والموارد والإرشاد اللازم لتسريع تغلغلهم في السوق، وتساعد الحاضنات رواد الأعمال على تطوير أفكارهم إلى أعمال تجارية وتقديم الدعم اللازم لبناء أفكارهم. بدء التشغيل من الألف إلى الياء. فيما يتعلق بمسرعات وحاضنات التكنولوجيا المالية الحكومية في الدول العربية، هناك بعض المسرعات الجديرة بالذكر: هي Hub71،

Visa Dubai Innovation Centre ،Plug and Play ADGM) في الإمارات العربية المتحدة، وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية في البحرين، والمنشآت في المملكة العربية السعودية.

1-3- وضع الحماية التنظيمي: تقيّم دراسة لائحة التكنولوجيا المالية بالدول العربية كيفية تنظيم مجموعة من أنشطة التكنولوجيا المالية في المنطقة، وهذا يشمل فهم الجهات التنظيمية التي لديها تفويض لقطاعات معينة من التكنولوجيا المالية، وما إذا كانت الأنشطة تنظمها أطر عمل قائمة أو مخصصة، بالإضافة إلى ملاحظة الجهات التنظيمية التي تخطط لتقديم أطر تنظيمية في المدى القريب.

يمكن وصف آلية الحماية التنظيمية كوحدة مهمتها إنشاء لوائح جديدة لصناعة معينة في مراحلها المبكرة عندما لا يكون هناك إطار عمل قائم، وإلا يمكن استخدامها لتحسين اللوائح الحالية. من ناحية أخرى، يسمح وضع الحماية التنظيمي باختبار اللوائح ببيئة آمنة لتحديد أفضل السبل لتنظيم صناعة معينة. من ناحية أخرى تسمح صناديق الحماية التنظيمية للمنظمين بإشراك رواد الأعمال بسرعة أكبر وبتكلفة امتثال أقل، وبالتالي، توفر صناديق الحماية التنظيمية بيئة مناسبة للسماح لصناعة التكنولوجيا المالية بالتطور والنمو. والشكل التالي يوضح البيئة التنظيمية في دول عربية مختارة.

الجدول (02) البيئة التنظيمية في دول عربية مختارة

الدول	تداول العملات المشفرة	خدمات الدفع/ محافظ الهاتف المحمول	التمويل التمويل الجماعي
الامارات	2	1	1
البحرين	3	2	1
السعودية	4	3	2
الكويت	4	1	4
الاردن	4	1	2
مصر	4	1	2
المغرب	4	1	2

المصدر: من اعداد الباحثان

المناطق الحرة المالية في الإمارات العربية المتحدة، البيئة التنظيمية الحالية:

أ. تنفيذ اللوائح.

ب. اللوائح المقررة.

ج. لا توجد لوائح محددة ، ولكن يتم إجراؤها تحت إشراف تنظيمي.

د. لا يوجد نظام محدد الآن أو متوقع في المستقبل القريب.

2- دراسة عينة من الدول العربية

لمتطلبات التنظيم والدعم المالي تم اعتماد مناهج مختلفة لتبني التكنولوجيا المالية في دول الدول العربية وفقًا لأهداف الدولة، ومن ابرز هذه الحالات هي:

2-1- دراسة حالة مصر

في هذا السياق يقوم كل من البنك المركزي المصري (CBE) والسلطات الرقابية المالية بوضع قوانين التكنولوجيا المالية التي من شأنها تمكين العديد من حالات استخدام التكنولوجيا المالية، مع إطلاق صناديق الحماية لضمان حماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك بناء صناديق سيادية لسد فجوة المرحلة المبكرة. تعمل الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بشكل وثيق مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى لتطوير وتشجيع شركات التكنولوجيا المالية على الاندماج في النظام المالي، ففي فبراير 2017، أصدر

الرئيس تشريعًا بإنشاء الجهاز الوطني لمجلس الدفع. ويضم في عضويته الرئيس ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الرقابة المالية. وفي مارس 2019، أطلق البنك المركزي المصري استراتيجيته للتكنولوجيا المالية، والتي تهدف إلى جعله مركزًا للتكنولوجيا المالية معترفًا به إقليمياً في العالم العربي وإفريقيا، موطنًا الجيل القادم من الخدمات المالية وتنمية المواهب والابتكار، وفي نفس العام أطلق البنك المركزي إطار عمل الحماية. وفي عام 2020 أصدر البنك المركزي المصري قوانين مصرفية جديدة تحتوي أيضًا على مكونات قوية للتكنولوجيا المالية لإستراتيجيته الخاصة بالتكنولوجيا المالية. وفي يوليو 2020 وافق النواب المصريون في البرلمان على قانون مصرفي جديد ينص على أن المصارف التي تمارس أعمالها في مصر يجب أن يكون رأس مالها 310 ملايين دولار كحد أدنى. يهدف القانون الجديد إلى تنظيم أداء البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي ومواكبة آخر التطورات في القطاع المصرفي والعمليات والخدمات مثل المدفوعات الإلكترونية وأعمال التكنولوجيا المالية والعملات المشفرة. أن شركة (Fawry) هو مثال جدير بالذكر على شركة ناشئة ناجحة في مجال التكنولوجيا المالية بمصر، وهي منصة للتحول الرقمي والمدفوعات الإلكترونية، تقدم خدمات مالية للمستهلكين والمصارف من خلال مجموعة متنوعة من القنوات تؤدي أكثر من 3.069 مليون عملية مالية يوميًا.

2-2- دراسة حالة الجزائر:

ينظم هذه الأعمال مصرف الجزائر وهيئة الرقابة على الأوراق المالية والاستثمارات (COSOB) ويشرف على سوق الأوراق المالية في الجزائر ويمثل كلاهما السلطات الرقابية المالية. في هذا السياق أنشأت الجزائر كيانًا منظمًا للخدمات المصرفية الإلكترونية(FIB) (Filiale Interbancaire Monetique) لزيادة التعاون وتسهيل التغيير وتشجيع الشركات على اعتماد خدمات الدفع الإلكتروني وقدمت أول خدمة دفع إلكتروني في عام 2018 ، أشارت سياسات البنك المركزي إلى القوانين السابقة لمساعدة الجهات الفاعلة الجديدة على دمج القطاع المصرفي من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الجزائريين. وتلزم القواعد جميع الشركات بتركيب محطات دفع إلكترونية. قدم قانون المالية لعام 2020 حوافز ضريبية للشركات الناشئة في التقنيات المبتكرة والناشئة؛ وأنشأ مرسوم تنفيذي في سبتمبر 2020 لجنة وطنية لتصنيف الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات. وفي 30 سبتمبر 2021 أطلقت هيئة الرقابة ومراقبة الأوراق المالية والاستثمارات أول صندوق حماية تنظيمي جزائري للتكنولوجيا المالية، أطلق عليه اسم "GIE-Algeria FinLab". صرح وزير الشركات الناشئة، ياسين المهدي وليد: أن صندوق الحماية يهدف إلى تمكين الشركات الناشئة وقادة المشاريع في قطاع التكنولوجيا المالية من تطوير حلولهم لتحديث الخدمات المصرفية والتأمينية، مع التحرك نحو الشمول المالي. وفي 23 ديسمبر 2021، في كلمة ألقاها في افتتاح حفل التوقيع على اتفاقية إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني للتشغيل البيني بين شركة بريد الجزائر والشبكة بين البنوك التي تم تنظيمها في المركز الدولي للمؤتمرات (CIC). وقال إن توقيع هذه الاتفاقية بين شركة بريد الجزائر ومجموعة المصالح الاقتصادية للخدمات المصرفية الإلكترونية يعزز عملية تعميم الاستخدام لوسائل الدفع الإلكترونية التي تمكن أكثر من 10 ملايين من حاملي بطاقات الدفع الإلكتروني من الاستفادة من خدمة الدفع عبر الإنترنت. وفي عام 2021 ، نظمت COSOB تحدي البدء في مجال التكنولوجيا المالية حيث تم اختيار 9 فائزين بمشاريع التكنولوجيا المالية في قطاعات مختلفة بما في ذلك ، الدفع ، InsurTech و RegTech.

2-3- دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة:

المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAECB) هو السلطة النقدية الأساسية التي تحكم جميع المؤسسات المالية العاملة في الدولة التي لا تقع ضمن المناطق المالية الحرة، وهي المراكز الاقتصادية الجغرافية التي تطور وتنفذ اللوائح والقوانين الخاصة بها. مكتب حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي (ADGM) هو سلطة البيانات الرئيسية للمنطقة المالية الحرة في سوق أبوظبي العالمي. تسعى هيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي (FSRA) إلى ضمان قطاع خدمات مالية عادل ومستقر وقوي في المنطقة الحرة المالية لسوق أبوظبي العالمي. وتنظم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) قطاع الخدمات

المالية في المنطقة المالية الحرة لمركز دبي المالي العالمي (DIFC). وتنظم هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشرف عليها. اذ قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة بإضفاء اللامركزية على نهجها اتجاه التكنولوجيا المالية من خلال إدخال أكثر من 40 "منطقة حرة" بين الإمارات السبع: دبي وأبو ظبي والشارقة والفجيرة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين. وتوفر كل منطقة من هذه المناطق المالية الحرة منصة لأصحاب المشاريع لأختبار وتطوير المنتجات المالية، حيث أن لديهم نظام ترخيص مفصل ينطبق على عمليات التكنولوجيا المالية ذات الصلة وفقًا للنموذج التنظيمي، إلى جانب تسهيل الشبكات التنظيمية لتطوير المنطقة إلى مركز مترابط عالميًا للتكنولوجيا المالية، أطلقت الإمارات العربية المتحدة صناديق حماية تنظيمية لجذب الشركات الدولية إلى بلدانها. ففي نوفمبر 2016 أطلقت FSRA صندوق حماية Reg Lab، وهو الأول من نوعه في المنطقة وثاني أكثر صندوق للتكنولوجيا المالية نشاطًا في العالم، مصممة لتعزيز الابتكار في سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة وفي العام التالي أنشأت كل من سلطة دبي للخدمات المالية والبنك المركزي صناديق الحماية التنظيمية الخاصة بهما وأدرج التقرير المؤقت لشهر أبريل 2017 حول مراكز التكنولوجيا المالية العالمية الذي نشرته شركة Deloitte، ADGM RegLab على رأس قائمة أفضل مراكز التكنولوجيا المالية في العالم ، وذكر أنه كان المركز الرائد في الدول العربية. ففي 29 نوفمبر 2020 ، أكمل البنكان المركزيان في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنجاح عملية تجريبية للعملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) عبر الحدود، أطلق عليها اسم Project Aber واستخدمت التجربة DLT لتسهيل المدفوعات عبر الحدود بين البلدين ، بعملة رقمية مزدوجة الإصدار وتم اختبار ثلاث حالات استخدام وهي: الدفع بين البنوك المركزية والمدفوعات المحلية بين المصارف التجارية والمدفوعات عبر الحدود بين المصارف التجارية. وفي 23 فبراير 2021 ، أعلن بيان مشترك عن إضافة البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني إلى مشروع جسر العملات الرقمية للبنك المركزي المتعدد (m–CBDC) بقيادة هونج كونج سلطة النقد وبنك تايلاند. يستكشف المشروع المدعوم من مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية (BIS)، استخدام CBDC وتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (DLT) في المدفوعات الفورية عبر الحدود ويتحقق من قابلية التوسع وقابلية التشغيل البيني والخصوصية والحوكمة، ويهدف إلى تبسيط عمليات تحويل الأموال عبر الحدود من خلال خفض التكاليف وتقليل أوجه القصور وتخفيف عبء الامتثال التنظيمي المعقد. عززت المناطق الحرة المالية مثل: سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي ، نمو قطاع التكنولوجيا المالية الإقليمي من خلال طرق مختلفة مثل صناديق الحماية التنظيمية والمسرعات والفعاليات، وقد سمح ذلك لشركات التكنولوجيا المالية الإقليمية بالابتكار بوتيرة سريعة والدخول في شراكة مع الشركات الرائدة لإنشاء منتجات وخدمات جديدة.

3- الخاتمة:

بالأضافة الى كل ماذكر يشكل الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الدول العربية نسبة قليلة من إجمالي الاستثمار العالمي لرأس المال الاستثماري في هذا القطاع ، وفقًا لتقرير بحثي صادر عن شركة ديلويت ، لكن هذه النسبة لا تعكس حقًا تطور هذه الصناعة في المنطقة العربية، ان الاستثمار في التكنولوجيا المالية يقود النمو في الاقتصاد الرقمي للدول العربية؛ وتُظهر بيانات Redseer أنه في عام 2021 ، كان هناك 220 صفقة في الاقتصاد الرقمي بقيمة 2.1 مليار دولار من بينها شكلت التكنولوجيا المالية ربع المعاملات، ففي الدول العربية يتم تأمين معظم الاستثمارات من خلال أعمال التحويل والتحويلات، وعلى الرغم من النمو المشجع للتكنولوجيا المالية فإن الانقسام بينهما بالنسبة للدول ليست متساوية، حيث تمثل الإمارات العربية المتحدة الحصة الأكبر من إجمالي تمويل التكنولوجيا المالية. وقد ساهمت البيئة التنظيمية المواتية والدعم الحكومي في الدول العربية خاصة في الإمارات العربية المتحدة في نمو التكنولوجيا المالية، إذا قارنا بين البلدان في الدول العربية، نلاحظ أنه كلما زاد دعم الحكومات للتكنولوجيا المالية من خلال التنظيم والتمويل ، كلما زاد نموها، وتعد اللوائح المبتكرة والمحسنة وزيادة الوصول إلى المسرعات من بين العوامل التي تمكّن المصارف في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة من جمع التمويل وتعد صناديق الحماية التنظيمية

والبيئة التنظيمية المواتية من بين العناصر الرئيسية التي تساعد الدول العربية على جذب المستثمرين وتعزيز نمو التكنولوجيا المالية. وكذلك لا يتم دعم التكنولوجيا المالية بنفس الطريقة من قبل جميع حكومات الدول العربية، مما يجعل هذه الصناعة مركزة في عدد قليل من البلدان، حيث تقود الإمارات النمو من خلال تأمين تقريباً 50٪ من إجمالي التمويل، تليها مصر، نظرًا لأهميتها العالمية بالإضافة إلى عدد كبير من المغتربين العاملين في دولة الإمارات العربية.

وتعد الجزائر من بين البلدان الأقل جاذبية في الدول العربية لمستثمري التكنولوجيا المالية، على الرغم من جهود الحكومة فيما يتعلق بصندوق الحماية التنظيمي والقوانين الملائمة للتكنولوجيا المالية لذلك فإن المناخ الاستثماري الملائم هو تحدٍ آخر يجب أن تأخذه الحكومة في الاعتبار. ويمكن ان نشير الى أهم المتطلبات والتي تتمثل بتطوير الأطر القانونية والسياسية اللازمة وإطلاق صناديق الحماية التنظيمية لتقليل المخاطر وحماية المستخدمين، وكذلك تعزيز التمويل العام في حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة وتحفيز تمويل القطاع الخاص، ونتعلم من البلدان الأخرى التي حصلت على خبرات قيمة بالفعل، حيث إنه من الأهمية بمكان تطوير بيئة التكنولوجيا المالية التنافسية. بالإضافة لتعزيز الابتكار وخلق بيئة مواتية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتنمية المهارات لجذب المواهب المحلية، وتجنيد قادة عالميين معترف بهم في التكنولوجيا المالية وتحفيزهم على مشاركة المعرفة.

قائمة المصادر

1. اتحاد المصارف العربية. (04 سبتمبر, 2018). *ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية*. تاريخ الاسترداد 15 03, 2020، من اتحاد المصارف العربية

   http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157515761578160315751 58

2. المنظمة العالمية للمستهلك. (2017). *الاعمال المصرفية في المستقبل استكشاف التكنولوجيا المالية ومصلحة المستهلك*. المنظمة العالمية للمستهلك.

3. المنظمة العالمية للمستهلك. (2017). الاعمال المصرفية في المستقبل استكشاف التكنولوجيا المالية ومصبحة المستهلك. *المنظمة العالمية للمستهلك* ، 03.

4. زينب حمدي، و أوقاسم الزهراء. (2018). مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 8 العدد 1* ، 409.

5. غادة أنيس أحمد البياع. (2020). العملات المشفرة و تقنية البلوك تشين في افريقيا:تقييم الفرص والتحديات. *المجلة العلمية للدجراسات و البحوث المالية والتجارية المجبد الاول ،العدد الثاني* ، ص8.

6. محمد محمود. (2016). *دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية*. تم الاسترداد من https://islamonline.net/18476،.

7. نصيرة زعاف. (2019). أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية. *ملتقى صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية جامعة يحيى فارس المدية* .

8. وهيبة عبد الرحيم، وسيف الدين تلي. (26-28 مارس 2019). انعكاسات التكنولوجيا التنظيمية كإطار منظم للتكنولوجيا المالية على بيئة الاعمال . *7*. الاردن: المؤتمر الدولي حول تكنولوجيا معلومات الاعمال والاقتصاد المعرفي كلية الاعمال جامعة البلقاء التطبيقية .

9. Bussmsnn, O. (2017). The future of finance:fintch,Tech disruption, and orchestrating innovation. *springer international publishing switzerland* , 474.

10. *consumers intrnational, coming together for change, Banking on the future*. (2017, july). Consulté le 06 04, 2020, sur https://www.consumersinternational.org/media/154710/banking-on-the-future-full-report.pdf

11. joffre, o., & trabelsi, d. (2018). lr crowdfunding:concepts,realités et perspectives. *revue française de gestion n 273 ,paris* , 74.

12. Mohamed, H., & Ali, H. (2019). Blockchain,fintech,and Islamic finance:Building the future in the new islamic digital economy Boston,Berlin. *Walter de Gruyter inc* .